التحولات في المشروع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية بعد 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023[1]

تناقش هذه المقالة عمق التحولات التي جرت على المشروع الاستيطاني الاستعماري الإسرائيلي في الضفة الغربية بعد 7 تشرين الأول / أكتوبر 2023، وهي لا تتناولها من باب سردها كنقطة بدء، أي بدأت مع الحرب واستمرت إلى ما بعد ذلك، فحسب، بل تحاول أن تقاربها في سياقها السياسي ارتباطاً بالتحولات التي جرت في دولة الاحتلال بُعيد تأليف حكومة اليمين الفاشي المتطرف في مطلع سنة 2023. وهذه التحولات ليست منفصلة طبعاً عن الاتفاقيات الائتلافية التي أدت إلى تشكيل الحكومة، ولا سيما الاتفاقيات التي شملت حزبَي قوة يهودية بقيادة المتطرف إيتمار بن غفير الذي يشغل منصب وزير الأمن القومي، وحزب الصهيونية الدينية بقيادة المتطرف بتسلئيل سموتريتش الذي يشغل منصبَي المالية ووزير في وزارة الجيش، وما لهذين المنصبَين تحديداً من ارتدادات جوهرية على مجمل المشروع الاستيطاني. وفي هذا الإطار ستتناول هذه المقالة كيف استغلت دولة الاحتلال ستار الحرب وغبار الإبادة الجماعية الجارية، حتى اللحظة، في قطاع غزة من أجل اتخاذ آلية تسريع الوتائر لما كان مقرراً ومخبئاً في الجوارير، فضلاً عمّا اخترعته ماكينة الاستيطان الاستعماري كإجراءات موازية تم اتخاذها بحجة الحرب والإجراءات الأمنية، وخلاف ذلك من إجراءات، أي أن دولة الاحتلال سرّعت هذه الإجراءات كحالة من حالات السباق مع الزمن من أجل فرض الوقائع، وإحداث جملة من التغييرات الجيوسياسية العميقة التي أريد لها أن تحدث على مستوى الأرض الفلسطينية.

أولاً: تمثلات الإطاحة بالإدارة العسكرية للأراضي الفلسطينية

وفق القانون الدولي (اتفاقية لاهاي لسنة 1907، واتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949)، فإن الضفة الغربية هي أرض محتلة يجب أن تُدار عبر حكم عسكري موقت (قائد عسكري مسؤول أمام القانون الدولي)، لكن ما يحدث الآن هو أن دولة الاحتلال تنقل الصلاحيات من القائد العسكري (الحاكم العسكري للضفة) إلى وزارات مدنية إسرائيلية أو هيئات مدنية. فعلى سبيل المثال، يأخذ وزير المالية سموتريتش إدارة "الإدارة المدنية" ويخصص ميزانيات لمصلحة المستعمرات بشكل مباشر، كما أن ميزانيات وزارات مثل وزارة الإسكان، ووزارة المواصلات، ووزارة الداخلية، تُقرّ وتأخذ بعين الاعتبار إدارة المستعمرات وميزانياتها، أي أن مؤسسات إسرائيلية مدنية باتت تتعامل مع الضفة كأنها جزء من المنظومة الإسرائيلية الداخلية، بدلاً من أن تُدار كمنطقة خارج حدود السيادة.

[1] نشر المقال أولاً لصالح مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 144 - خريف 2025

وإذا كان ثمة أُسس لهذه التحولات الجذرية، فإن قرار حكومة الاحتلال خلال اجتماعها في 18 حزيران / يونيو 2023، مثّل تغييراً كبيراً في إجراءات التخطيط في الضفة الغربية. فقد تقرر نقل مسؤولية إجراءات التخطيط من وزير الجيش غالانت في حينها إلى الوزير في وزارة الجيش بتسلئيل سموتريتش الذي هو المسؤول الأول عن الإدارة المدنية.[1] ولم تتوقف الأمور عند هذه الحدود وإنما جرى اعتبار أن إجراءات التخطيط لم تعد تتطلب موافقة المستوى السياسي ووزير الجيش، ولم تعد من تلك اللحظة فصاعداً موافقة رئيس الحكومة مطلوبة لتوسيع الاستيطان، أي أنه بمجرد أن يقرر الوزير سموتريتش ويوافق على التقدم في خطط البناء في مستعمرات الضفة الغربية، فإن الخطط ستذهب مباشرة إلى لجان التخطيط في الضفة الغربية (مجلس التخطيط الأعلى)، من دون أن يكون للمستوى السياسي والعسكري أي سلطة للتأخير أو التأثير في مراحل التخطيط أو الخطط المقدمة. وستسمح هذه العملية بالبناء الاستيطاني غير المقيد في الضفة الغربية، متجاهلة الاعتبارات الأمنية والدبلوماسية، وإدامة الضمّ الفعلي في الضفة الغربية،[2] الأمر الذي أثّر بشكل جوهري في اتخاذ قرار ظلّ في الأدراج مدة تزيد على ثلاثة عقود، وهو مخطط E1 الذي جرت عملية المصادقة عليه رسمياً في 20 آب / أغسطس 2025،[3] وهو قرار مُصنَّف بأنه رأس هرم المشاريع الاستيطانية الاستعمارية التي مهدت لها الاتفاقات الائتلافية الحزبية في الحكومة السابعة والثلاثين،[4] وهو المخطط الجوهري في مسألة القضاء على حلم الدولة الفلسطينية بحسب مسؤولين إسرائيليين.[5]

غير أن القرار الذي اعتُبر في حينها الأكثر دراماتيكية، جاء بالتوازي معه استحداث منصب "نائب مدني لرئيس الإدارة المدنية"، ففي 29 أيار / مايو 2024، ومن خلال قرار الحكومة الإسرائيلية رقم 2195، عُيّن المستوطن هيليل روث[6] الذي كان يشغل منصب أمين الصندوق في المجلس الاستيطاني شمرون، نائباً مدنياً لرئيس الإدارة المدنية. وهذا منصب جديد يتمتع الآن بجميع السلطات المتعلقة بالمستعمرات والأراضي (بدلاً من رئيس الإدارة المدنية)، بينما تُرك للجيش مسؤولية إدارة بعض الأمور المتعلقة بحياة الفلسطينيين فقط. وتجدر الإشارة إلى أن الاسم "نائب" يأتي في سياق مضلل، لأن النائب المدني لا يتبع رئيس الإدارة المدنية على الإطلاق، بل يتبع فقط إدارة الاستيطان المنشأة في وزارة جيش الاحتلال.[7] ومع أن النائب هو تحت قيادة رئيس مديرية الاستيطان، إلّا إن المسؤولية عن الجهات المدنية في الإدارة المدنية التي تعمل في المجالات الموكلة إلى الوزير الإضافي سموتريتش ستبقى في يده.[8]

علاوة على ذلك، سيكون النائب المدني مسؤولاً عن "وحدة التفتيش" المسؤولة عن تنفيذ قوانين التخطيط والبناء، وكذلك عن حماية جودة البيئة في المنطقة "ج".

ولم يمر وقت طويل حتى بدأت نتائج هذه التغييرات الجوهرية من خلال جملة المخططات التي وُضعت من أجل دراستها، إذ أشارت بيانات هيئة مقاومة الجدار والاستيطان إلى أنه منذ مطلع سنة 2025 حتى نهاية حزيران / يونيو، درست (إيداع ومصادقة) سلطات الاحتلال ما مجموعه 165 مخططاً هيكلياً لتوسعة مستعمرات، أو إقامة مستعمرات جديدة، منها 124 مخططاً في مستعمرات الضفة الغربية، و41 مخططاً لمستعمرات القدس الشريف، تضمنت في داخلها ما مجموعه أكثر من 8685 وحدة سكنية في مستعمرات الضفة الغربية، و8865 لمستعمرات داخل حدود بلدية الاحتلال في القدس. أمّا بشأن مجمل سنة 2024، فإن الجهة ذاتها ذكرت أنها درست ما مجموعه 173 من المخططات التي استهدفت مستعمرات الضفة الغربية والقدس. وفي تفصيلات ذلك، فقد درست هذه اللجان من خلال المخططات ما مجموعه 23,461 وحدة استعمارية، نتجت منها المصادقة على بناء 8800 وحدة استعمارية جديدة، وإيداع ما مجموعه 14,661 وحدة استعمارية للمصادقة اللاحقة. وقد استهدفت هذه المخططات ما مجموعه 14,982 دونماً من أراضي المواطنين في مختلف محافظات الضفة بما فيها القدس، الأمر الذي يشكل ارتفاعاً ملحوظاً إذا ما قارناها بالأعوام السابقة على هذا الصعيد.[9]

ولعل التغييرات الجوهرية في جملة عمل الإدارة المدنية وطبيعتها لم تتوقف عند حدود إطلاق العنان لعمليات التوسعة الاستيطانية، بل كان رأس الحربة الثاني لها هو محاصرة النمو الطبيعي وتفريغ الجغرافيا من البناء الفلسطيني بحجج عدم الترخيص والحفاظ على بناء المستوطنين، وتحديداً البؤر الاستيطانية المنشأة. وفي هذا الإطار، قررت حكومة الاحتلال إنشاء وحدة قيادة داخل "سلطة أراضي إسرائيل" تقوم بتعيين 30 مفتشاً يضافون إلى 32 مفتشاً لدى وحدة التفتيش في الإدارة المدنية. وسيكون دورهم الرئيسي هو تحديد موقع البناء الفلسطيني غير القانوني، بهدف الوصول إلى معطيات تنفيذ عمليات هدم أكبر مقارنة بسنة 2024. وفي الواقع، هذه خطوة أُخرى من جانب الحكومة، وأهمها تطبيق الضمّ والسيادة في "يهودا والسامرة"،[10] إذ أشارت معطيات قواعد بيانات الهدم لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) إلى هدم قوات الاحتلال ما مجموعه 1160 منشأة فلسطينية منذ مطلع سنة 2025، حتى 18 آب / أغسطس 2025، في حين هدمت قوات الاحتلال في النصف الأول من سنة 2024 ما مجموعه 664 منشأة، الأمر الذي يدل على سرعة تنفيذ التوجهات الجديدة للإدارة المدنية، والتي تقضي بسرعة تنفيذ عمليات الهدم وتصاعدها وكثافة عملياتها في اللحظة ذاتها.

وفي الإطار ذاته، قررت الحكومة الإسرائيلية (من خلال مجلس الكابينت) في 28 حزيران / يونيو 2024، سحب صلاحيات التنفيذ من السلطة الفلسطينية في صحراء القدس (تُصنَّف بالمنطقة "ب") التي تصل مساحتها إلى 167كلم^2، بما يعادل 3% من مجمل مساحة الضفة الغربية، والشروع في إجراءات هدم "البناء الفلسطيني المتنامي" هناك. فبحسب اتفاق أوسلو وملحقاته، فإن

صلاحيات التنفيذ، والبناء، والتخطيط، وكل ما يتعلق بالشؤون الإدارية للسكان في المنطقة "ب"، هي من صلاحيات السلطة الفلسطينية. ويُعتبر هذا قراراً آخر، لكنه الأهم، في سياق سحب الصلاحيات من السلطة الفلسطينية، و"استعادة" بالتدريج للسيادة الإسرائيلية على مناطق تم نقلها إلى الحكم الذاتي الفلسطيني في سياق اتفاق أوسلو.[11] ومنذ ذلك الحين، وبحسب بيانات هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، وزعت سلطات الاحتلال ما يزيد على 30 إخطاراً بهدم مبانٍ فلسطينية في منطقة المحمية الطبيعية بحجة منع البناء في تلك المنطقة. وتشير تقديرات إسرائيلية إلى أن عدد المباني المهددة بالهدم في هذه المنطقة يصل إلى 3000 منشاة بحسب تقارير وخرائط إسرائيلية تم الكشف عنها.[12]

ولم تتوقف سياسات التنفيذ المتطرفة عند حدود إزالة البناء الفلسطيني، وخلق حيز جغرافي ضيق، ولا سيما في المناطق المصنفة "ج"، بل اتخذت بُعداً تمييزياً يقوم على سرعة التحرك لإزالة البناء الفلسطيني، والإبقاء على أبنية المستوطنين في البؤر الاستيطانية، وهو ما انعكس أولاً في سياسة إقامة البؤر الاستيطانية في الأعوام الماضية، والتصاعد الكبير في إقامتها، وثانياً، في تراجع تدخّل الجيش في إزالة بعض البؤر التي يقيمها مستوطنون بحجة عدم قانونيتها،[13] على الرغم من قلة هذا النوع من التدخلات. إلّا إن تدخلات الجيش في سنة 2025، غلب عليها التواطؤ، إذ يقوم الجيش بإجراءات إزالة البؤرة أمام مرأى المستوطنين، وحين يغادر يعيد المستوطنون البناء فوراً، وهو ما حدث في بؤرتَي عطارة وبيتين شمالي رام الله على سبيل المثال لا الحصر.[14]

ففي سنة 2022، أنشأ المستوطنون 12 بؤرة استيطانية غلب على معظمها الشكل الرعوي، في مقابل 18 بؤرة جديدة أُنشئت في سنة 2023، لكن في سنة 2024 صعد الرقم إلى 51 بؤرة جديدة[15] توزعت في معظم محافظات الأراضي الفلسطينية، وبتركيز واضح في المناطق التي تحيط بالتجمعات البدوية الفلسطينية.

فعلى سبيل المثال، أنشأ المستوطنون في سنة 2024 ما مجموعه 6 بؤر استيطانية جديدة في المناطق التي تحيط بتجمعات مسافر يطّا المهددة بقرارات الترحيل القسري، كما أنشأوا في السنة نفسها، وبالقرب من قوس المستعمرات المبنية حول هذه التجمعات، 8 بؤر جديدة في المنطقة الشرقية من بيت لحم، 6 منها داخل حدود المحمية الطبيعية التي نزعت سلطات الاحتلال صلاحيات السلطة الفلسطينية التخطيطية عنها. وقد تزامن إنشاء البؤر الست مع قرار حكومة الاحتلال السيطرة على المحمية.[16]

وثمة سابقة خطرة في إطار نظرة دولة الاحتلال وتعاملها مع البؤر الاستيطانية، ولا سيما الرعوية التي يقيمها مستوطنون، تمثلت في إعلان ما يطلَق عليه حارس الأملاك الحكومية التابع للإدارة المدنية، تخصيصَ أراضٍ تصل مساحتها إلى 16,000 دونم، من خلال 6 أوامر تخصيص أُخرى منفصلة عن الإعلان، من محافظات رام الله وسلفيت والأغوار، يُسمح لهذه البؤر بممارسة أنشطة استيطانية

فيها، وهو ما يشير إلى تحولات جذرية تمنح سلوك المستوطنين الشرعية، وتضفي إطاراً قانونياً على الاستيلاء الممنهج على الأراضي.[17]

ثانياً: نزع الملكية الممنهج للأراضي الفلسطينية

شكّل قرار الكابينت السياسي والأمني في 11 أيار/ مايو 2025 إلغاء إجراءات "التسوية الفلسطينية" تحوّلاً خطراً في إدارة الأراضي المحتلة، لأن ذلك يعني عملياً سحب أي إطار قانوني أو إداري كان يتيح للفلسطينيين فرصة محدودة لتسوية أوضاع أراضيهم أو البناء عليها، وتحويل ملف الأراضي والتخطيط بالكامل إلى أداة في يد المستويات السياسية والأمنية الإسرائيلية. وهذا القرار يفسح في المجال أمام تسريع هدم المباني الفلسطينية ووقف منح التراخيص، في مقابل شرعنة البؤر الاستيطانية غير القانونية وتوسيعها وربطها بالبُنى التحتية الإسرائيلية. وبهذا، تُقوَّض إمكانات التطور العمراني الفلسطيني ويُعمّق نظام الفصل العنصري المكاني، في حين يُرسَّخ الضمّ الفعلي للأراضي لمصلحة المشروع الاستيطاني الطويل الأمد، ولا سيما أن الهدف المعلن بحسب وزير جيش الاحتلال هو:[18] تعزيز، وتثبيت، وتوسيع الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية، وذلك وفقاً لما ورد في تصريح رسمي. وفضلاً عمّا تشكّله هذه الخطوة من وضع طبيعي باعتبارها تحمل طابعاً سيادياً ذا صبغة دائمة، فإنها تشير إلى فرض السيادة على المناطق المحتلة، الأمر الذي يشكل تحدياً وطنياً كبيراً يجب التصدي له وإحباطه محلياً ودولياً.

فالقانون الدولي يعلن صراحة أن ما تقوم به دولة احتلال لتسوية ملكية أراضٍ في أراضٍ محتلة هو أمر محظور تماماً، كما أنه وفقاً لخبراء القانون الدولي، فإن هذا الإجراء يمثل ضماً فعلياً للمناطق المحتلة، وانتهاكاً فاضحاً وصريحاً للقانون الدولي، وتثبيتاً نهائياً لملكية الأراضي باسم الدولة أو المستوطنين، وهو ما يُقصي الفلسطينيين عن المطالبة بها لاحقاً، علاوة على أن شروع مؤسسات دولة الاحتلال، وعلى رأسها الإدارة المدنية أو أي مؤسسة منبثقة منها، في إجراءات تسوية الأراضي، يعني فعلياً تجريد الفلسطينيين من أملاكهم في معظم أراضي المنطقة "ج".

وفي إطار موازٍ، صعدت إجراءات مصادرة الأراضي ونزع الملكية الممنهجة إلى مستويات غير مسبوقة خلال العقود الثلاثة الماضية، ولا سيما إعلانات أراضي الدولة، إذ على مدار 10 أعوام سبقت الحرب، أي منذ مطلع سنة 2013 حتى نهاية سنة 2023، صادرت دولة الاحتلال ما مجموعه 13,000 دونم بحجة أنها أراضي الدولة، إلّا إنها في العام ونصف العام فقط اللذين تليا الحرب، صادرت ما مجموعه 25,000 دونم تحت المسمى ذاته.[19] وتُعتبر أوامر مصادرة الأراضي بذريعة أنها أراضي الدولة سيفاً مسلطاً على رقاب الفلسطينيين بحجة عدم تسجيل الأراضي واستصلاحها استناداً إلى جملة القوانين العثمانية التي كانت سارية في البلد

قُبيل نظام الانتداب، مع أن وقائع الجغرافيا الفلسطينية تشير إلى منع ممنهج من طرف جيش الاحتلال للمواطنين من الوصول إلى الأراضي بحجة جملة الأوامر العسكرية، وهو ما يحول دون قدرتهم على استصلاحها ومصادرتها في نهاية المطاف بالحجة ذاتها. وبالتوازي مع إعلانات أراضي الدولة، فإن دولة الاحتلال صعّدت إصدار أوامر وضع اليد لأغراض أمنية وعسكرية، إذ تشير بيانات هيئة مقاومة الجدار والاستيطان إلى إصدار جيش الاحتلال في كامل سنة 2024 ما مجموعه 35 أمراً بوضع اليد لأغراض أمنية وعسكرية، في مقابل 41 أمراً بوضع اليد في النصف الأول من سنة 2025. ويهدف هذا النوع من الأوامر إلى انتزاع موقت للأراضي بحجة وجود مقتضيات أمنية تسوّغ ذلك إمّا بهدف إنشاء أسيجة شائكة حول مواقع، وإمّا إقامة أبراج عسكرية، وإمّا توسعة قواعد عسكرية، وإمّا إقامة مناطق عازلة حول المستعمرات، وهو النمط المستجد الذي ظهر بُعيد الحرب في تشرين الأول / أكتوبر 2023.[20]

وتعود فكرة المناطق العازلة من خلال الأوامر العسكرية إلى مطالبة وزير المالية المتطرف سموتريتش في أول أيام الحرب، رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، بضرورة إقامة مناطق عازلة حول مستعمرات الضفة الغربية بذريعة إحباط محاولات تكرار تجربة 7 تشرين الأول / أكتوبر في مستعمرات الضفة. وهذا الأمر لم يتأخر كثيراً، ففي كانون الثاني / يناير 2023، أصدرت سلطات الاحتلال قراراً عاجلاً بوضع اليد لـ "أغراض أمنية وعسكرية" على قطعة أرض بمساحة 31,886 دونماً من أراضي قرية دير إستيا في محافظة سلفيت تحيط بمستعمرة رفافا المقامة على أراضي دير إستيا في المحافظة. وخطورة الأمر العسكري تكمن في أنه لا يكتفي بمصادرة المساحة المحددة باللون الأحمر على الخريطة، بل يمنع المواطنين من الوصول إلى مئات الدونمات المحددة داخل إطار الأمر العسكري، أي اللون الأحمر، بحجة قربها من المستعمرات. ومنذ تلك اللحظة، أي منذ شروع الاحتلال في إنشاء هذه المناطق، أصدر جيش الاحتلال ما مجموعه 24 أمراً يقضي بإقامة مناطق عازلة حول المستعمرات تحرم المواطنين من الوصول إلى آلاف الدونمات، وتهدد في حال تبويرها نتيجة عدم الوصول إليها إلى مصادرتها بشكل دائم من خلال إعلانات أراضي الدولة وأوامر توسيع المستعمرات.[21]

المصادر:

[1] "The Establishment of the Settlements Administration under Minister Smotrich", Peace Now, July 2023.

[2] "التماس إلى محكمة العدل العليا: إلغاء نقل الصلاحيات إلى نائب رئيس الإدارة المدنية، وهو ما يعني ضم الضفة الغربية"، "منظمة يش دين" (بالعبرية)، 1 / 10 / 2025.

[3] "الاحتلال يصادق على مخطط بناء استعماري في المنطقة (E1)"، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية ("وفا")، 20 / 8 / 2025، في الرابط الإلكتروني.

[4] سوسن زهر، "توجهات حكومة نتنياهو السادسة وتأثيرها على الفلسطينيين"، "أوراق إسرائيلية"، ترجمة سليم سلامة عن العبرية (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية / مدار، 2023).

[5] Noa Shpigel and Hagar Shezaf, "Israel Approves Settlement Construction Dividing West Bank, Smotrich: 'Erasing Palestinian State'", *Haaretz*, 20 August 2025.

[6] "خطوة بخطوة: هكذا يحقق سموتريش رؤيته إلى السيطرة المدنية في يهودا والسامرة"، "يديعوت أحرونوت" (بالعبرية)، 22 / 6 / 2024.

[7] تامير هيدن وعيدر كادوري، "تحدي الوضع الراهن في يهودا والسامرة: عواقب تحركات الحكومة من وجهة نظر القيادة المركزية" (بالعبرية)، المعهد الإسرائيلي للدراسات الأمنية، جامعة تل أبيب.

[8] "The Silent Overhaul: Changing the Nature of Israeli Control in the West Bank (Analysis of the Israeli Government's Annexation Policy)", The Association for Civil Rights in Israel, 21 July 2024.

[9] تُنظر تقارير رصد الانتهاكات الصادرة عن هيئة مقاومة الجدار والاستيطان في موقع hالهيئة الإلكتروني، في الرابط التالي:

هيئة مقاومة الجدار والاستيطان – تقارير

[10] أليشا بن كيمون، "اختصار الطريق إلى الضمّ: العلاقة بين سموتريتش وكاتس، والحرب ضد البناء الفلسطيني"، "يديعوت أحرونوت" (بالعبرية)، 1 / 4 / 2025.

[11] وليد حباس، "هل استعادت إسرائيل السيطرة على بعض مناطق 'ب' في الضفة الغربية؟ (قراءة في قرار الحكومة الإسرائيلية بتاريخ 28 حزيران 2024)"، 1 تموز / يوليو 2024، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية / مدار، في الرابط الإلكتروني.

[12] محمد غفري، "بعد اقتحام سموتريتش للمنطقة.. أهالي 'المالحة' يتخوفون من هدم منازلهم وتهجيرهم"، موقع "ألترا فلسطين"، 19 / 8 / 2024، في الرابط الإلكتروني.

[13]Shlomi Heller, "Border Police Demolishes Buildings in Illegal Outposts", *The Jerusalem Post*, 26/8/2024.

[14] "مستعمرون يعيدون إقامة بؤرة استعمارية في عطارة شمال رام الله"، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية ("وفا")، 14 / 8 / 2025، في الرابط الإلكتروني.

[15] تُنظر تقارير هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، تقارير سنوية، 2022، 2023، 2024، في الرابط الإلكتروني:

هيئة مقاومة الجدار والاستيطان – تقارير

[16] هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، تقرير الانتهاكات السنوي، 2024، في الرابط الإلكتروني.

[17] محمد غفري، "سابقة خطيرة بالضفة.. سلطات الاحتلال تصادر 16 ألف دونم للاستيطان الرعوي"، موقع "ألترا فلسطين"، 25 / 2 / 2025، في الرابط الإلكتروني.

[18] هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، "تقرير الانتهاكات نصف السنوي، 2025: انتهاكات دولة الاحتلال والمستعمرين في الأراضي الفلسطينية وإجراءات التوسع الاستعماري"، تموز / يوليو 2025، في الرابط الإلكتروني.

[19] تُنظر: "قائمة الأوامر العسكرية المتعلقة بمصادرة الأراضي بحجة أراضي الدولة"، في موقع منظمة "السلام الآن"، في الرابط الإلكتروني.

[20] تقارير هيئة مقاومة الجدار والاستيطان السنوية، 2022، 2023، 2024 ، مصدر سبق ذكره.

[21] أمير داود، "هل بدأ الاحتلال بتطبيق مخطط المناطق العازلة؟"، موقع "ألترا فلسطين"، 24 / 1 / 2024، في الرابط الإلكتروني.